Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 284-292
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Origin of the Political State in Aristotle

Ramadan Muhammad Al-Tawfiq *
Department of Philosophy, Faculty of Arts, Al-Asaba, Gharyan University, Al-Asaba, Libya

نشأة الدولة السياسية عند ارسطو

أ. رمضان محمد التوفيق *
قسم الفلسفة، كلية الآداب الأصابعة، جامعة غريان، الأصابعة، ليبيا

*Corresponding author: ramadanalstaue@gmail.com

Received: November 09, 2025	Accepted: January 04, 2026	Published: January 28, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
He identified the primary goal of the state as striving to achieve the common good of citizens by providing a dignified life and realizing justice. He added that good governance is that which contributes to achieving the interests of all members of society, relying on reason and prudent management. Aristotle also emphasizes the importance of the family as the first nucleus from which civil society is formed, which in turn contributes to building the state, as the family is considered the first and fundamental pillar of society. He then addressed different types of governments and believed that the validity of these systems is a relative matter, such that no political system can be described as suitable for all times and places. He considered good governance to be that which achieves the interests of all members of society.
Finally, understanding Aristotle's view of the emergence of the state contributes to enriching philosophical and political debates and enhances our ability to analyze contemporary challenges. Aristotle's ideas about the state and just governance remain relevant to modern discussions of justice and social responsibility. Therefore, the study of Aristotle remains an important source for understanding the philosophical foundations of politics and governance and opens the way for further studies on the impact of Aristotelian political philosophy on modern thought.

Keywords: Aristotle, State, Politics, Good governance, Justice.

الملخص:
يرى أرسطو أن الدولة تنشأ من تطور المجتمع البشري لتحقيق السعادة والعدالة للمواطنين وقد حدد أرسطو الهدف الأساسي للدولة وهو السعي إلي تحقيق الخير المشترك للمواطنين من خلال توفير الحياة الكريمة وتحقيق العدالة، واضاف قائلا إن الحكم الجيد هو الذي يساهم في تحقيق مصلحة جميع أفراد المجتمع معتمدا في ذلك على العقل والتدبير. كذلك يركز ارسطو على أهمية الاسرة باعتبارها النواة الاولى التي يتكون منها المجتمع المدني والذي بدوره يساهم في بناء الدولة، حيث تعتبر الاسرة هي الركيزة الاولى والأساسية في المجتمع.
ثم تطرق أرسطو الي أنواعًا مختلفة من الحكومات ورأى أن صلاحية هذه الانظمة مسألة نسبية بحيث لا يمكن وصف اي نظام سياسي بأنه صالح لكل زمان ومكان واعتبر أن الحكم الجيد هو الذي يحقق مصلحة جميع أفراد المجتمع،
أخيرا
إن فهم رؤية أرسطو لنشأة الدولة يُسهم في إثراء النقاشات الفلسفية والسياسية، ويُعزز من قدرتنا على تحليل التحديات المعاصرة. فأفكار أرسطو حول الدولة والحكم العادل تظل ذات صلة بالنقاشات الحديثة حول العدالة والمسؤولية الاجتماعية. بالتالي، تبقى دراسة أرسطو مصدرًا هامًا لفهم الأسس الفلسفية للسياسة والحكم، وتفتح المجال لمزيد من الدراسات حول تأثير الفلسفة السياسية الأسطورية في الفكر الحديث.

الكلمات المفتاحية: أرسطو، الدولة، السياسة، الحكم الجيد، العدالة.

المقدمة:

تعد فكرة الدولة واحدة من أهم المفاهيم التي تناولتها الفلسفة السياسية عبر التاريخ، وقد كان أرسطو واحدًا من أوائل المفكرين الذين قدموا تحليلاً عميقًا لمفهوم الدولة وأصولها. في كتابه "السياسة"، ناقش أرسطو نشأة الدولة وأهدافها، وحدد الأسس التي تقوم عليها الحياة السياسية في المجتمع البشري. يرى أرسطو أن الإنسان كائن سياسي بطبيعته، وأن الدولة هي النتيجة الطبيعية لتطور المجتمع البشري نحو تحقيق الأهداف المشتركة وقد تناول أرسطو في كتابه السياسة" كيف تنشأ الدولة من خلال تطور المجتمعات البشرية، بداية من الأسرة إلى القبيلة إلى المدينة، وأخيرًا إلى الدولة. وقد حدد الهدف الأساسي للدولة وهو تحقيق السعادة للمواطنين، وذلك من خلال توفير الحياة الكريمة وتحقيق العدالة.

يرى أرسطو أن الدولة هي الكيان الذي يمكنه تحقيق الخير المشترك للمواطنين، وأن الحكم الجيد هو الذي يسعى لتحقيق مصلحة جميع أفراد المجتمع.

في هذا البحث، سنتناول نشأة الدولة عند أرسطو، ونحلل كيف قدم أرسطو روية فلسفية لمفهوم الدولة ونشأتها سنركز على الأسس التي حددها أرسطو لقيام الدولة وكيف تناول أشكال السلطة وانواع الحكومات وكيف يمكن تطبيق أفكاره في فهم النظم السياسية المعاصرة

إن فهم رؤية أرسطو لنشأة الدولة يتطلب تحليلاً لمفاهيمه الأساسية حول الطبيعة البشرية، والعدالة، والحكم أوقد كان لأرسطو تأثير كبير على الفكر السياسي عبر التاريخ، حيث شكلت أفكاره أساسًا للعديد من النظريات السياسية اللاحقة. من خلال دراسة نشأة الدولة عند أرسطو، يمكننا فهم كيف تطورت المفاهيم السياسية وكيف يمكن تطبيقها في السياقات.\

إشكالية البحث:

كيف تناول أرسطو نشأة الدولة في كتاب "السياسة"؟ وما هي الأسس التي حددها لقيام الدولة وتحقيق أهدافها؟

أهمية الدراسة:

-تكمن اهمية الدراسة في تسليط الضوء على الأصول الفلسفية لمفهوم الدولة عند أرسطو ومع الإشارة إلي ابراز دوره في تطوير الفكر السياس وتعزيز الفهم لكيفية تطبيق أفكار أرسطو في السياقات السياسية المعاصرة. التي تساهم في فهم الأسس الفلسفية للعدالة والحكم الجيد..

أهداف الدراسة:

1. تحليل رأي أرسطو وكيف كانت نظرته للدولة في كتاب "السياسة".
1. توضيح الأسس الأساسية التي حددها أرسطو لقيام الدولة وتحقيق أهدافها.
2. كيفية فهم تطبيق أفكار أرسطو في النظم السياسية المعاصرة.

المبحث الأول:

نشأة الدولة السياسية عند أرسطو

نقوم بدراسة السياسة وانواع الحكم عند أرسطو بسبب اهتمامه بالجانب العلمي فإذا تأملنا سياسته العلمية نجد لها تمحورت أساسيين نظري وتطبيقي، فالأول يختص بالمعرفة ذاتها، والثاني يخص المنفعة العلمية، ويضم هذا الأخير مجالات شتي منها السياسة وهو موضوع اهتمامنا؟

فالسياسة في فكر أرسطو أرفع شأن وأشرف العلوم وأفضلها لأنه العلم الذي يبحث في كل الفنون فأرسطو في حياته العلمية خصوصاً المراحل الأولي اهتم بدراسة الأحياء والطبيعة والواقع كميدان لدراسته وأبحاثه

التي استندت إلي الملاحظة والتجريب التي أكسبه خبرة كبيرة مكنته من تعميمها على دراساته اللاحقة في مجال العلوم الإنسانية المتعلقة بالسياسة وغيرها من العلوم.

السياسة عند أرسطو.

مفهوم السياسة هي أن تكون كعلم متنقل (محمد،2005: ص58) فهو يرى أن الإنسان لا يمكنه أن يصل إلي المرئية العليا في الحياة الآخرة للدولة فهو على عكس أفلاطون يرى أن السياسة هي أسمي العلوم والفنون ويتفرع منه الاقتصاد والاخلاق فعارض أستاذه أفلاطون الذي نادي بأن السلطة السياسية يجب أن تكون بأيدي القلة المتميزة برجاجة العقل والمعرفة.

أما أرسطو فنادى بأن أصلح نظام الدولة هو الذي يتمكن المواطن فيه بالمشاركة في الحكم، فهو اعترف بالقوة المتشابكة التي تؤثر في الحياة واهتم بإيجاد العلوم العلمية، وقام بتحليل الإدارة الحكومية وطريقة عملها وما يمكن أن يدخل عليها من إصلاح أو تعديل وكما قال أرسطو أن غاية السياسة هي الغاية العليا وبأن علم السياسة هو العلم الي يصنع المواطنين النبلاء، فهو نادى في نفس الوقت بأن الطبيعة كتبة على الإنسان أن يعيش حياة السياسة وأن الدولة هي المنطقة أو الهيئة التي تسهل له العيش وهي تعتبر مؤسسة ضرورية وطبيعية للإنسان حتي يعيش ويتقدم ليتمكن من إشباع رغباته فالسياسة لم تكن عنده مجرد دراسة نظرية فقط بل كانت دراسة عملية تجريبية هدفت إلي الإحاطة بالخير النسبي والمطلق، فإذا تصفحنا كتابات أرسطو وخاصة في السياسة التي اعتمد في كتابتها على دراسات تفصيلية من الحكومات التي وجدت في الوقت الذي عاش فيه، وأهمها حكومة كريت - قرطاجة - اسبرطة - أثينا - كما اعتمد أيضاً على دراسته وكتابات أستاذه أفلاطون فقد قام أرسطو بتحليل الشرور التي سادة المدن اليونانية والمفاسد التي عمت عليها السياسة، وينتقدها موضحاً، لوسائل لعلمية التي يرى أنها تتغلب على هذه المخاطر، فأرسطو (الحاج:1994،ص95) ما ميز عمله هو تميزه بين السياسة الجيدة والسياسة الرديئة، وحتي تكون دراسته فيما يخص السياسة وأنظمة الحكم تحديداً سياسياً وكذا استعانته في كتاباته السياسية بما توفر له من معلومات دستورية وسياسية حول هذه الأنظمة حتي أصبح الفكر السياسي فكراً متسع الدائرة والاهتمام وهكذا ميز أرسطو بين السياسة في صفاتها المثلى لتحقيق ما يناط لها وماهية السياسية التي قد تلائم دولة ما ولا تلائم أخرى غيرها، أي أنه فرق بين السياسة الفضلي والسياسة ممكنة التطبيق.

- **نشأة الدولة:**

يرجع أرسطو اصل الدولة إلي الأسرة، المكونة من الزوج والزوجة السيد والعبد وان تجمع مجموعة من الأسر والعائلات تولدت منها القرية وهذه الأخيرة: (تقوم بوظيفتين ليست في متناول الأسرة، إصدار الأحكام، وإجراء الاحتفالات الدينية) يلزم في الواقع سلطان قوة الأسرة لتنظيم العبادات التي تشترك بها شتي الأسر، والحكم في النزاعات التي تنشأ فيما بينها (فتح الله:1998،ص22) وهي بهذا اسمي من الأسرة ومن تجمع العديد من القرى تنشأ المدينة كوعاء للبناء الاجتماعي ترمي إلي تحقيق الخير الأعظم بوصفها الجماعة الكاملة التي يفترض فيها إرضاء كل حاجات الحياة القائمة على التخصص المهني، بمعني لما كانت كل مجموعة توجد بصورة طبيعية بهدف إرضاء بعض الحاجات الطبيعية، فهي توجد جميعاً في سبيل ذاتها.

أن إنجاز الحركة، الذي توصلت به إلي أن وحدة بين كائنات إنسانية، هو تلك الوحدة أو الجماعة التي لا يمكن أياً غيرها أن تتوصل لان تكون بها (فتح الله المرجع السابق، ص183)

وعلى هذا النحو تنشئ الدولة نشأة طبيعية، فهي تمثل طبيعياً للأسرة والقرية، وليس مصطنعة تقوم على سد احتياجات الأفراد، كما هو حاصل عند أفلاطون، فالدولة ضرورة تتطلبها طبيعة الإنسان الذي هو لطبيعة حيوان سياسي في حالة " نقص " خلق طبيعياً للعيش في مجتمع لذلك فهو تطلع دائم ومستمر نحو الاتحاد بالجماعة السياسية لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهذا الآمر يصوره أرسطو بقوله (وولف فرنسيس، ص179) في الواقع أن كل جماعة بشرية ترمي إلي خير يسد ذلك النقص الخاص وتكون صالحة لبلوغ

تلك الغاية الخاصة بالجماعات الكاملة، والغاية التي ترمي إليها الجماعة لبلوغ تلك الغاية الخاصة بالجماعة الكاملة، والغاية التي ترمي إليها الجماعة الكاملة هي بالضبط الخير الأعظم وهذا الخير الاعظم بصورة مزدوجة ووفقاً لهذا القول فإن هدف الجماعة السياسية ليس تحقيق المعيشة المادية فحسب، بل أن يحيوا بطريقة أفضل، وهو ما يعني أن الحياة والسياسة تكون بالنسبة للإنسان أفضل حياة ممكنة، وعلى هذا فإن الدولة هي بطبع فوق العائلة وفوق كل فرد لأن الكل بالضرورة فوق الجزء، ما دام على الحقيقة وعلى هذا النحو فان الانسان حيوان سياسي أي أنه لا يعيش الا في مجتمع سياسي لتحقيق ذاته في الدولة، وقد أكد أرسطو على أن الانسان الذي لا يستطيع أن يعيش في جماعة فليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع أليته أن يكون عضواً في الدولة انما هو بهيمة أو الة.

واذا كان الانسان افضل الحيوانات فانه يصبح أشنعها إذا عاش بلا قوانين وبلا عدل، ومن هنا فان الدولة هي الجماعة العظمي التي تهدف الي تحقيق حية من علاقة الجزء فيها بالجزء ليست علاقة ميكانيكية بل علاقة عضوية الامر الذي يترتب عليه ان الدولة لها حياة خاصة واعضائها لهم حياة كذلك، وحياة هؤلاء الاعضاء داخلة ضمن الحياة العليا وهي حياة الدولة، واذا كان الفارق بين الجسم العضوي والا عضوي ان الاول له غاية في نفسه، والثاني له غاية خارجة عنه، كانت الدولة لها غاية في نفسها (المرجع السابق، ص177).

واذا كانت الدولة تنشئ طبيعية كما أسلفنا القول فإنها كما يرى ارسطو ليست أصلية لأنها أخر الجماعات وراثياً، بيد أنها طبيعية بالنسبة للإنسان، وكلمة طبيعي لا تقبل الخلط مع كلمة أصلي، لأن طبيعة كائن ما ليست بالضرورة ما يظهر فيه أولاً هكذا يتكلم الناس بطبيعتهم دون أن يتكلموا لدى ولادتهم، لكنهم يولدون مع القدرة الكامنة فيهم على الكلام.

وهذا يعني أن أرسطو يعتقد أن الانسان يمر بمرحلتين متصلتان الأولي حالة طبيعية والثانية مدينة تتمخض عن الأولي نتيجة اتفاق، وعلى هذا الأساس فإن الدولة: المدينة تولد طبيعياً من حالة أصلية ناقصة تترع إلي التحقق في حالة طبيعية كاملة الحالة المدنية أن الانسان هو سياسي بطبيعته إذا يحقق هذه النزعة ينزع نحو خيرة الخاص إلي الحياة في دولة مدنية، وأنه اذا يحقق هذه النزعة ينزع نحو خيرة الخاص واذا كان ذلك فان نقصان الانسان الطبعي يجعل الحياة السياسية بالنسبة إليه تكون أفضل حياة ممكنة لأن الدولة ليست مجرد جماعة من الكائنات الحية، وإنما هو جماعة من المتساوين لهدف أفضل حياة ممكنة.

ومما ينبغي الإشارة إليه إذا كانت الدولة عند أرسطو تجمع تلقائي طبيعي فإنها بهذا المعني تنافض نظرية العقد الاجتماعي التي ظهرت في العصر الحديث التي ترى أن الدولة تنشي نتيجة عقد أو اتفاق بين الناس طالما أن الأسرة هي الخلية الاجتماعية الأولي الأصلية التي تبني عليها القرية انتهاء بدولة المدينة، وهو أمر يجعل من الصعب اعتبار الدولة تمت بموجب اتفاق، لأنها هي نظام طبيعي ظهر إلي حيز الوجود في سياق تطور تاريخي.

أما من ناحية الموقع فيجب تعيينه بالاختبار بحيث يكون بقدر ما أمكن على اتصال بجميع نقط أرض الوطن ويتلاءم مع المشاغل الداخلية لسكان، ويمكن أهل المدينة من صد الغارات بمعني أن يكون شاقاً على الأعداء دخولها وحصارها على السوى وتضمن في الوقت نفسه انسحاب أهلها بسهولة ومن ناحية أخرى يرى ضرورة أن تكون المدينة لها منافذ على البحر بغرض تحقيق ما يتعلق بتسويق حاجاتها الداخلية من تصدير واستيراد، بل فيما يتعلق كذلك بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعدهم وأن تخفيهم في الوقت نفسه بقولها إذ ما شكلوا مصدر تهديد لأمنها، كما ينبغي أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه، وكثرة من الينابيع الطبيعية، فإذا لم يتوفر ذلك فينبغي أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ ماء المطر كما يشير أرسطو إلي الدور الذي يلعبه عدد السكان في إحداث عدم الاستقرار نتيجة النمو غير المتناسب فيقرر إذا كان المجتمع يبدأ من الحلقة الأولي أي من الأسرة ليبلغ درجة المدينة فإنه يأخذ في الانهيار حين يتحول إلي إمبراطوري لا هم لها سوى الغلبة والسيطرة وعلى ذلك يرى أنه يجب إلا يزيد العدد التقريبي عن مائة ألف نسمة، على المواطنين حين إذا يعرف بعضهم على بعضهم الأخر، وبذلك تنتقي بينهم علاقات الصداقة التي

بدونها سيتعذر تسير الأمور بمقتضي العدالة والفضيلة ولكن الوقوف عند هذا العدد المحدد من الأفراد في المدينة، يجب تطبيق مبدأ تحديد النسل عن طريق الإجهاض وإعدام المشوهين من الأطفال (نفس المرجع السابق،ص111) .

وذلك لأنه شرط الجمال كشرط النظام هو المقياس الصحيح والقوانين الصحيحة ليست أراً أخر غير النظام الجيد والأحداث شاهد الإثبات أن من العسير، بل ربما كان من المجال أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عدد مما ينبغي، وليست واحدة من التي شاد بذكر قوانينها تشمل كما هو مشاهد على أكثر مما ينبغي من السكان والدليل العقلي هنا يحي بتعزيز المشاهدة أن القانون هو تقرير نظام ما والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن، غير أن النظام ليس ممكناً في جمع أكبر ما يلزم القدرة الإلهية التي تشمل العالم هي وحدها القادرة على إقرار النظام فيه (محمد جواد مغذية،ص170) فوفقاً للفكرية الأرسطية يجب أن يتناسب عدد سكان المدينة مع العدد الذي يسمح لمواطنيها تقدماً مادياً وشكلاً صالحاً لحكومتها، ذلك لأن كل دستور في التصوير السياسي الأرسطي يتطابق مع عدد معين من السكان، وكل عدد من السكان سيلزم شكلاً سياسياً معيناً حتي يتحقق المساواة الاجتماعية والاقتصادية وإذا كانت طوائف المدينة تتألف من الناحية الوظيفية من ست طبقات فإن على كل طبقة أن تمارس فعالياتها من حيث الإنتاج المحدد لها فطبقة الزراعة تنج المواد الغذائية وطبقة الصناع تزاول الصناعات اليدوية وطبقة الجند تمارس استخدام لسلاح لرد العدوان وطبقة الأثرياء تمد الدولة برأس المال لقضاء الحاجات وطبقة الكهنوت تشرف على العبادة والمرافق العامة وطبقة القضاء والحكام تتولى القضاء بين الناس ولكل طائفة من هذه الطوائف الست لها استعدادها وكفايتها التي تميزها عن الطوائف الأخرى بحيث لا يمكن أن تحل طائفة محل الأخرى.

ومن هنا فإن الاجتماع الذي يؤلف المدينة ليس اجتماع كيف ما تفق، وإنما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم فإذا لم يتوفر ركن من الأركان التي عددها ألفاً فمن ثم لن يكون هناك مجالاً لأن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه (صلاح رسلان، ص86-87).وهذا يعني أن أرسطو ألح بقوة على ضرورة أن تقوم كال طائفة بواجباتها على أكمل وجه في مجالها الخاص بها إلا أنه لم يمنح كل هذه الطوائف شرف المواطنة فالمواطن هو الرجل الممتاز من بين الرجال الأحرار المشارك في سياسة الدولة مشاركة فعلية، هو جندي في شبابه حاكم في كهولته، فقيه في شيخوخته فهو متفرع طول حياته لخدمة الدولة، لا يزاول عملاً يدوياً فإن العمل اليدوي فضلاً عن أنه يصرفه عن ساسة الدولة، لا يليق بالرجل الحر (المرجع السابق،ص212).

وتأسيساً على هذا القول يكون عدد المواطنين الدولة محدوداً، فقد استبعد ارسطو من إدارة شؤون المدينة فئة العبيد، وهذه ظاهرة مميزة للمدينة في العصور القديمة، عرفت بالرق وحرمت الرقيق من امتلاك حق المواطنة والحرية معاً ومما ينبغي الإشارة إليه أن ارسطو يرى أن من الحق الرجال إدارة دفة الدولة مستثنياً النساء من ممارسة السلطة على خلاف ما عهدناه عند أفلاطون على أن يكون من كبار السن أما الشباب فعليهم الانصياع لمن هم أكثر.

خبرة منهم في شؤون الدولة حتى ينضجوا وأخيراً لم يغفل أرسطو عن أهمية العنصر الاقتصادي فهو يرى من الضروري وجود وقورات في الثورة التي تكون بمثابة احتياطي عام للدولة لتغطية احتياجاتها من المواد الغذائية في وقت السلم والحرب ولما كان مصدر الثروة يتم على نحوين طبيعي مثل تربية الماشية والقنص والزراعة فغن القنص هنا موضوع واسع يشمل:

"القرصنة أي "صيد الرقيق" وقطع الطريق وصيد السمك والطير وسائر الحيوان، والنحو الآخر صناعي هو المبادلة وينقسم كذلك إلى ثلاثة أنواع: التجارة برية وبحرية والقرض الأجر، وتنشي المبادلة من قلة الإنتاج وزيادة في أشياء فنضطر إلى لاستيراد والتصدير، ومن هنا تمسى الحاجة لنقد وسيلة ورمز للمبادلة" (المرجع السابق، ص 322)، وعلى هذا النحو يحذر أرسطو من انكباب الناس في مدينته على اتخاذ النقد غاية بعيداً عن إرضاء الحاجات الطبيعية، وهو أمر يفسد الحياة الاجتماعية ومن هنا أرسطو على وجوه المعاش مثل التجارة إذا استنفذ وأصبحت غايتها اقتناء الثروة من أجل الثروة ذلك أنه يرى: "إن

مبادلة أشياء أمر مطابق لطبيعة ما دامت الغاية إرضاء حاجات أم مبادلة الأشياء بالمال أي مزاولة في التجارة وما ينطوي عليه تحصيل ربح فاحش فهذا أكر غير طبيعي لأنه يجاوز الحد الضروري لكفاية الإنسان ويزيد منهم النفس الإنسانية في النزوع" إلى الثراء.(يوسف كرم ، ص 7)

وهذا سعني أن أرسطو يميز بين نوعين من تكوين الثروة الأولى طبيعي وهو يزداد بفضل ارتقاء العمل نفسه وزيادته، والآخر ناتج عن فن تداول المال، وهو الغني غير المشروع من التجارة والرياء وإذا كان أرسطو يعد التجارة القائمة على المبادلة الأشياء بالمال أمر غير طبيعي فغنه يعد أيضاً الرياء من باب أولى أبعد الأمور عن طبيعة.

- **التربية والتعليم:**

يعد التعليم أحد الأسس الهامة التي ارتكزت عليها دولة ارسطو المثالية، فهو يرى أنه يجب وضع زام تحت الإشراف المباشر لدولة لأنه: "لأحد يستطيع أن ينكر قريبة الأولاد يجب أن تكون أحد الموضوعات الرئيسية التي يعني بها الشارع، حيثما كانت التربية مهملاً أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشئومة، ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائماً مناسبة لمبدأ الدستور وعلى هذا النحو فإن التربية هي التي تجعل الإنسان يتحلى بالفضيلة ذلك أن الإنسان بوصفه حيواناً سياسياً هو أفضل الحيوانات، إذا تم إعداده وتعليمه وتدريبه جيداً ويبدو أن المنهاج الذي يقترحه أرسطو يتفق في جوانب كثيرة مع ذلك اقترحه افلاطون فهو: يقوم على أساس التعليم الإلزامي وازدراءه ذلك التعليم الذي ينبغي المنفعة حيث يمتد الاهتمام الدولة إلى تربية النشء لكي يشبوا على الحرية والفضيلة قسك أرسطو ذلك إلى ثلاث مراحل:

1. تبدأ المرحلة الأولى: من سن السابعة حتى تكون مدركهم لينة يسهل انطباع الأشياء فيهما بسرعة.
2. أما المرحلة الثانية: تبدأ من سن السابعة حتى سن البلوغ ويتم خلالها التدريب على أداء الأعمال أكثر من تفهمها وتحليلها.
3. المرحلة الأخيرة: تمتد من سن الحادية والعشرون يكون هذا في التعليم فيها خدمة المجتمع من الناحية العلمية وخلال ممارستهم لبعض واجباتهم المدنية يتعلمون قدرً من الحكمة والفلسفة.

ومما ينبغي الإشارة إليه من التربية التعليمية لا تكون على ما يرام ما لم تتوفر عناصر الاستقرار الداخلي للدولة، لأن الحروب تحد من قدرتها على الإيفاء برسالاتها على الوجه الصحيح ومن لن يعترف بالحوب إلا ما كان منها الدفاع عن الحق.

وفي ذلك يقول، يجب على المدينة ألا تشن الحروب لذاتها، فتكون حربية كأسبرطة ولا تطلب الغني فتكون تجارية تبني السفن وتغزو البلاد، أن قيمة المدينة تقاس بقيمة أفرادها من حيث الخلق ليس غير". (المرجع السابق، ص 12)

المبحث الثاني

أشكال السلطة وأنواع الحكومات

أنواع الحكومات:

يرى أرسطو إلى أن ليس هناك نظاماً معيناً يمكن تطبيقه على المدينة، بحيث يصبح ما عداه من النظم فاسداً، فهو يرى أن المدينة لا يجوز أن تخضع لتطور معين من النظم أن لكل مدينة ظروفها ومطالبها الخاصة.

فهي تختلف عن ظروف المدن الأخرى في الاقتصاد والموقع والبيئة والعادات وقد يحدث أن يكون شكل المدينة ما حسناً لأمة فيس عصر، متى حين يكون سيئ في عصر أخر وهكذا وعلى هذا فإنه صلاحية الأنظمة السياسية هي مسألة نسبية.

بمعنى أنه لا يصح أن يوصف نظام من الأنظمة السياسية بأن أصلح الأنظمة لكل زمان ومكان (محمد ناصر، ص 53)، ومن هنا لم يعني أرسطو برسم المثل الأعلى لدولة كما فعل أفلاطون، صحة أي دستور تتحدد بحسب ما يحققه من خير للمجتمع، نتيجة تمشيه مع غاية هذا المجتمع ومطالبه.

ولعّل هذا المبدأ الذي اتخذه أرسطو لتمييز بين الحكومات الصالحة والحكومات الغير صالحة ينهض على: أن الدساتير كلها التي تقصد إلى المنفعة هي صالحة، لأنها تتوزع في إقامة العدل، وكل الدساتير التي تقصد بالمنفعة الشخصية للحاكمين – هي فاسدة القواعد، ليست إلا فساداً لدساتير الصالحة، فإنها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن المدينة على ضد ذلك ليست إلا أناس أحرار ويميز أرسطو بين الحكومات الصالحة والحكومات الفاسدة مشيراً إلى أن الطائفة الأولى تضم عدة أنواع هي:

1. الحكومة الملكية: هي الفرد العادل.
2. الحكومة الأرستقراطية: هي حكومة الأغلبية الفقيرة وتمتاز بالحرية.
3. الحكومة الديمقراطية: هي حكومة الأقلية الفاضلة العادلة.

أما الحكومات الفاسدة وهي على عدة أنواع هي:

1. الحكومة الطاغية: وهي حكومة الفرد الظالم.
2. الحكومة الوليجاركية: وهي حكومة الأغنياء أو القلة الموسرة.
3. الحكومة الديماجوجية: هي حكومة العامة المتبعين أهوائهم.

ويوضح أرسطو أن الحكومة الملكية (أرسطو السياسة، ص97) تنشأ عندما يحكم الفرد الأمة بحكم أنه متفوق عليها في عقله وحكمته، فهو لذلك بحكمها طبيعياً وعلى هذا تكون الملكية هي الحكومة الفرد العادل الذي يعمل الخير للجميع، لكن ليس هناك ما يضمن جنوح الملك الفرد إلى الظلم، وتوخي مصلحته الخاصة، إذا أن أعظم الأقوياء خطراً أن توضع مصالح الأفراد كلها بين يدي فرد واحد بصبح الأمر الوحيد في الدولة بالإضافة إلى هذا الملكية تستلزم مبدأ الإرث، ومن السخف بل من الجنون المطبق أن يقبل الشعب إدارة كائن لا يعرفون عنه شيئاً بعد، ويعتبرون هذه الإدارة قانوناً.

وعلى هذا القول فإن ليس هناك ما يمنع من تحول الحكومة من ملكية فاضلة تتحكم للمصالح العامة إلى استبدادية أو طغيان.

لذلك اصطبغت أراء السياسة بأفكاره الفلسفية الأخلاقية، وخاصة نظريته في "الوسط العادل على اعتبار أن هذه الطبقة في ميدان السياسة الوسط العادل في ميدان الأخلاق، وتبعاً بهه النظرية توضع في السياسة تمثل قوة الدولة في الطبقة الوسطى من المواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المنتفع، هؤلاء المواطنون هم خير لذلك بعيدة عن الثروة الضخمة".

وعلى هذا النحو فإن الحكومة الدستورية تتحقق بطبيعة مركزها الاجتماعي مبدأ الأخلاق السياسي، وهو مبدأ الوسط في كل شيء، حيث نجد الاعتدال في المال، وفي الجيد، وغفي الحرية ولا سيما إ ساروا على أحكام دستور يشرعه لهم حكما عقلاء.

ولهذا فيما يرى أرسطو "بحيث تكون الثروة المفرطة إلى جانب الفقر المفرط يجر ها الإفراط إلى الطغيان، يخرج من جوف ديماجوجية أو من اوليجاركية مجاورة لها" (المصدر السابق، 49).

ووفقاً لهذا الرأي فعن الطبقة بما تمثله من مركز الثقل بين الطبقات تكون بمثابة قطب الرحى لثبات الدولة واستقرارها بحيث يتأمل الارتباط الوثيق بين السياسة والأخلاق، خاصة وأن أرسطو كان يؤمن بأن النظام الاقتصادي والاجتماعي هو عماد الاستقرار السياسي.

ومما ينبغي الإشارة إليه أن هناك من يرى أن النظام المختلط الذي اقترحه ارسطو يعني من حيث المبدأ أنه لم يكن ضد الديمقراطية أي حكم الشعب بل أراء فقط، ادخال بعض التعديلات التي تهدف أساساً

إلى القضاء على التناقض الممكن قيامه بين الفقراء والأغنياء وبالتالي على ما يرد على الخاطر من أن الديمقراطية هي حكومة الفقراء ولكن ها الرغبة وما ينتج عنها من نظام مختلط جعلت هذا النظام يظهر قريباً من المشاكل المعتدلة لحكومة الأقلية فهي في الواقع ديمقراطية من حيث اعتدادها بالكم والذي لم يرفضه أرسطو، ولكنها أقلية من حيث إعدادها بالقدرة الخاصة والفضيلة.

هكذا عالج ارسطو عطاء من معطيات العقل المحصن، بل هو التعبير السياسي على النسق الطبيعي الذي يحيط بوضع المدينة وتاريخها أما السلطة القضائية فهي التي تشرف على أنواع المحاكم المختلفة وموظفيها وقضائها، وطريقة ترتيبها سوى بالانتخابات أو القرعة والتي تتفاوت من حيث ما يوجد فيها من موظفين كما تتفاوت من حيث اختصاص كل منها.

ويبدو أن ارسطو يميل إلى أن يكون رجال القضاء كثيري العدد قناعة عنه وأنه كل ما كانت نسبة الوقوع في الأخطاء أقلن كما أنه من الصعب فساد الجماعة، من حيث يسهل إفساد الأفراد وهذا من طبائع الأمور، فالقاضي حيث تمتلكه فزعة الغضب في لحظة (محمد علي أبوريان، أرسطو، ص 232) ما فإن ذلك سيجعله عرضاً للخطأ في إصدار أحكامه، أما الجماعة القضاء فإنه من الصعب أن تثور ثائرة الغضب في نفوسهم جميعاً تلك هي الخطوة العامة في نظرية أسطو في السلطات العامة التي بشر بها مدينته الفاضلة وعلى هذا يكون أسط أول من نادى بمبدأ فصل السلطات في التاريخ السياسي.

العدالة:

ويقيم أسطو وزناً كبيراً للعدالة فيحللها تحليلاً عميقاً فلسفة الأخلاقية مميزاً بين نوعين من العدالة، فهي من ناحية قد تعني مطابقة القانون الخلقي أو الفضيلة من الناحية الفلسفية بمعنى أنها فضيلة خاصة محددة تأخذ مكانها بين الإفراط والتفريط، كطبقة الوسطى التي هي وسك بين الطبقة الغنية والطبقة الفقيرة، تعد خير من هاتين الطبقتين وأجد منهما بتولي مهام الحكم إلا أن العدالة من الناحية الاجتماعية تعني المساواة وهي بهذا المعنى نوعان:

1. **عدالة توزيعية:** تهدف إلى توزيع الأموال والمليات والمراكز الاجتماعية توزيعاً يناسب كفاية الأفراد وإنتاجهم.
2. **عدالة تعويضية:** وتقصد إلى تنظيم معاملات الأفراد وتمنع وقوع العنف أو الظلم على أحد المواطنين وهي تعادل في هذا المعنى "الإنصاف" الذي معيار تطبيق القوانين التي تضعها الدولة.

لتنظيم العلاقات والمعلومات بين الأفراد (أحمد الخشاب، ص 134-135) وتأسيساً على هذ القول فغن العدالة أساس سعادة الفرد لأن ارسطو يرى أن السعادة تكمن في تحقيق الفضيلة، والفضيلة هي أساس سعادة الفرد لأن أرسطو يرى أن السعادة تكمن في تحقيق الفضيلة، والفضيلة هي أساس الوسط بين طرفين، وإذا كانت العدالة هي أساس سعادة الفرد

بأنها تعد بالتالي سعادة الدولة لأنها تكفل حسن سير نظامها، كما تكفل استقرار أداة الحكم، فالوسط هو خير الأمور فالوسط هنا يجب ألا يفهم بالمعنى المعروف وهو الوسط الرياضي فهو اعتباري ليس إلا الباحث.

الخاتمة

في ختام هذا البحث، نعود إلى الإشكالية الأساسية التي طرحناها في المقدمة حول كيفية تناول أرسطو لنشأة الدولة في كتاب *السياسة*، وما هي الأسس التي حددها لقيام الدولة وتحقيق أهدافها. فمن خلال تحليل أفكار أرسطو، وجدنا أن الدولة عند أرسطو تنشأ من تطور المجتمع البشري لتحقيق السعادة والعدالة للمواطنين، وأن الحكم الجيد هو الذي يسعى لتحقيق مصلحة جميع أفراد المجتمع. وقد ركز أرسطو على أهمية العقل في فهم الواقع السياسي، ودعّم فكرة أن الدولة هي الكيان الذي يمكنه تحقيق الخير المشترك.

كما أبرزت أهمية الدراسة، فإن فهم رؤية أرسطو لنشأة الدولة يساهم في تسليط الضوء على الأصول الفلسفية للفكر السياسي، ويعزز فهم كيفية تطبيق أفكاره في السياقات المعاصرة. وقد حقق البحث أهدافه في تحليل رؤية أرسطو، واستكشاف الأسس التي حددها لقيام الدولة، وتسليط الضوء على تأثير أفكاره في الفكر السياسي اللاحق.

وفي ظل التحديات السياسية المعاصرة، تبقى أفكار أرسطو حول الدولة والحكم الجيد ذات أهمية كبيرة في النقاشات السياسية، وتفتح المجال لمزيد من الدراسات حول تأثير الفلسفة السياسية الأرسطوية في الفكر الحديث. وفي النهاية، يمكن القول إن دراسة أرسطو تبقى مصدرًا غنيًا لفهم الأسس الفلسفية للسياسة والحكم. كما تؤكد هذه الدراسة أن العودة إلى الفكر الفلسفي الكلاسيكي تمثل خطوة أساسية لفهم الأزمات السياسية الراهنة. وتبرز الحاجة إلى إعادة قراءة أفكار أرسطو قراءة نقدية تُمكّن من الاستفادة منها في بناء تصورات معاصرة للدولة والحكم الرشيد.

قائمة المصادر والمراجع

[1] أبوريان، م. ع .(1976) .تاريخ الفكر الفلسفة (الطبعة الثانية). دار معارف الجامعية.

[2] الحاج، أ .(1994) .أرسطو والسياسة (الطبعة الأولى). المؤسسة الجامعية لدراسات للنشر والتوزيع.

[3] الخشاب، أ. (بدون تاريخ) .التفكير الاجتماعي والسياسي: دراسة كاملة للنظريات السياسية (ص. 135-144). دار النهضة العربية.

[4] رسلان، ص .(1986) .السياسة .دار صادر.

[5] رسلان، ص .(2001) .مقدمة الفلسفة السياسية .دار النهضة العربية.

[6] السيد، أ. م. (مترجم). (بدون تاريخ). أرسطو السياسة. في نصوص فلسفة (ص. 97). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

[7] فتح الله، م .(1998) .مبادئ العلوم السياسية وتطور الفكر السياسي (الطبعة الثانية). دار العربي للنشر.

[8] كرم، ي .(1976) .تاريخ الفلسفة اليونانية)الطبعة الثانية.)

[9] مرنيس، و .(1994) .السياسة (أ. الحاج، مترجم؛ الطبعة الأولى). المؤسسة الجامعية للطباعة.

[10]مهنا، ن. ن. (بدون تاريخ) .علم السياسة (ص. 23). دار غريب للطباعة والنشر.

[11]معينة، م. ج. (بدون تاريخ) .فلسفة السياسة والأخلاق (الطبعة الثانية). دار الهدى للطباعة والنشر.

[12]محمد، م. ع .(2001) .دراسات في الفلسفة العصور الوسطى (الطبعة الأولى). دار الهدى للطباعة.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.